

قال وتاثيره وان المتضمن الحالة المفسرة موثقا من اسرار
 باعتبار الفصحة لكنه لم يسمع ان في قوله مجرد قياس فانه
 غير مسموع ولكن القياس يقتضي جواز **قوله** ليكن بعينه
 فخصت السامع ان قلت فلا يحصل التمكن لاحصاء من ضمن
 المشكك في قولك الثالث في عالم من غير التزام خلاف الظاهر
 قلت لا لا السامع بهم من المظهر من مضمون المطلق في
 ضمير اللباب فانه لا يلزم منه الا انه من جهة في ذهن المتكلم
 واما ان ذلك المرجح هو الحكم وبغيره فلا يلزم من نفس هذا
 الضمير بحسب الوضوح فيكون اعمتنا ولا من الشك وانه منه
 واذا اكلت ايم منه حصل فيه قصد يمكن لاحصاء من الشك
قوله ان هذا اي ان السامع اذا لم يفهم معنى انتظره **قوله**
 لان السامع لم يسمع الخ لا يخفى انه غير تمام الفعل ينتظر النفس
 الفعل لانه لا يدل على فعل من فاعل لانهم لم يعرفوا بهذا
 الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم انه لا بد من
 مجيء وكان الانتظار التام انما يتحقق اذا ووجه فعمل
 ما ينتظر ولم يحق كالتصريح المشكك فان حق الضمير ان تقدم
 مرجعه وتوقعه بل اذا وجد محله ولم يوجد كقول الانتظار
 التام قصد وجا صله ان الانتظار لما يتحقق فيها وحب
 مرجعه ولم يوجد **قوله** لم يعلم ان فيه ضميرا اصل الاسم
 ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والفرض فيما يعلم ان
 فيه ضمير ولم يعلم انه لا يمتنع **قوله** فلا يتحقق فيه الشوق
 والانتظار فتعديله وضع الضمير موضع المتضمن في باب نعم
 بما ذكره ليس يستلزم به مطلق **قوله** اي يميز المستند اليه حيث
 يدل في فرض المحسوس **قوله** يدعي عزيمت اعلم **قوله**
 كم عاقل المراد به العالم بدليل عقائده بالما قبل **قوله** في رجولية
 المضافة اليه يميزها المراد في موضع الرضوية الانتداب والحيدة

اعني

اعني اعني خبره **قوله** اي اعنيته واعجزته فهو
قوله او اعنيته عليه وصعبت فقولان **قوله** لما كانه
 يميز عن النسبة المتعول **قوله** تاثيره الصانع قايلا لو كان
 له وجود لما كان الامر لا كذلك **قوله** فلاك القياس فيه لا يصلح
 لتقديم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة في المحسوس
قوله فالحكم الديق هو الذي ثبت الخ اشارة ارد ما قاله بعضهم
 ان الحكم الديق هو العاقل المحسوس وما لا يصلح من زواجره في خصائص
 المسند اليه حكم الديق انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم يدعيها
 انه ضد ما كانت ينبغي قاله في المطلق ولا يخفى ما فيه من
 التفسير **قوله** عطف على كمال العناية لا على اختصاصه فيكون
 كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح
 به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه
 اما لانه اختصاص الحكم بدين عيب المشكك واما لانه قصد التكم
 بالسامع وذلك لانه يريد به ان قصد التكم بالسامع لا يقتضي
 كمال العناية بالتمييز بل يقتضي ان لا تجمله الشارح عطف على كمال
 العناية حتى يقتضون ورود السؤال المذكور ولا يحتاج اليه
 اجواب بان اسم الاشارة بقصد العمل يميز ولا يشك ان التكم
 يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التكم اعني بالتمييز قصد كمال
 التمييز وورد اسم الاشارة **قوله** او لا يكون تمة مشار اليه صلا
 فيه بحيث لانه ان لم يكن تمة مشار اليه لم يكن الموضوع موضع الضمير
 لعدم المرجح جنسها واحواب ان مراده بقوله لا يكون تمة مشار
 اليه اي مشار اليه محسوس فالمنع المشار اليه المحسوس لا المشار
 اليه مطلقا لانها في وجود المرجح **قوله** لان سبب العظم
 لعدم المناسبة هنا **قوله** يربط بين قولين في موضع كمال الاستنباط